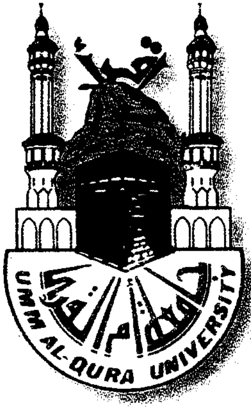
مجلة جامعة أم القرى

للعلوم التربوية والإجتماعية والإنسانية



الأبحاث :

توصيات المؤتمرات والندوات :



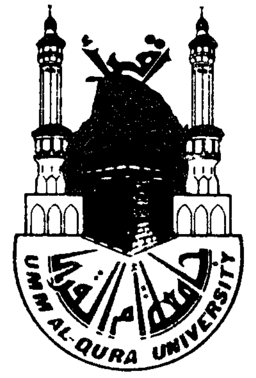
داخل العدد :

المجلد الثاني عشر - العدد الأول - شوال ١٤٢٠هـ - يناير ٢٠٠٠م

ردمد : ISSN: 1319 - 9293



مطابع جامعة أم القرى - مكة المكرمة



مجلة جامعة أم القرى
للعلوم التربوية
والاجتماعية والإنسانية



السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي

تأليف
أ. د. محمد محمود السرياني

عرض ومراجعة وتحليل
د. معراج نواب مرزا
قسم الجغرافيا - جامعة أم القرى

السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي

توطئة

لسكان أي مجتمع صفات خاصة بهم تميزهم عن سكان المجتمعات الأخرى وتؤثر فيما يتعرضون له من تغيرات سكانية في فترة زمنية معينة كدرجة النمو والكثافة والتوزيع، كما توضح بعض الخصائص الاجتماعية التي تبدو في المجتمع وتعلل - إلى حد ما - ما نشهده من تباين بين الشعوب في الظاهرات الديمغرافية كمعدلات المواليد والوفيات والتحركات السكانية، وتعرف هذه الصفات في مجموعها بالتركيب السكاني أو تكوين السكان.

لذا نجد أن تقسيم السكان إلى ذكور وإناث، بالإضافة إلى دراسة أعمارهم وتوزيعهم المهني، ونشاطهم الاقتصادي، وتوزيعهم على الريف والحضر، لا بل تكوينهم الديني والعنصري ومستويات تعليمهم إلى غير ذلك من السمات التي تبين خصائص ومميزات المجموعات السكانية هي مما يدخل تحت باب التركيب السكاني وعلى هذا فالتركيب السكاني هو التعمق في دراسة خصائص ومميزات المجموعات السكانية التي تكون خصائص المجتمع وتكسبه شخصيته، ويتميز بها عن غيره، وتكشف عن مزاياه التي يمكن أن يفيد منها ومشكلاته التي يتعرض لها.

ويأتي كتاب السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي باجزائه الثلاثة لمؤلفه الاستاذ الدكتور محمد محمود السرياني، استاذ الجغرافيا البشرية بقسم الجغرافيا بجامعة أم القرى ليسد ثغرة هامة في مجال التركيب السكاني لدى سكان المملكة العربية السعودية بهذا الخصوص.

يضم الكتاب الذي قام بنشره مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية ثلاثة أجزاء، وفيما يلي لمحة موجزة عن هذه الأجزاء الثلاثة :

الجزء الأول : السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي - التركيب العمري :

ويقع في ١٩٢ صفحة من الحجم المتوسط، ويشمل على ستة فصول بالإضافة إلى المقدمة و ٣٦ شكلاً و ٢٩ جدولاً، وقائمة بالمراجع العربية والاجنبية، وفهارس لمحتويات الكتاب والجداول والأشكال.

لقد ناقش المؤلف موضوعات هذا الجزء نقاشاً علمياً مثمراً ومتميزاً وذلك على النحو التالي :

موضوع البحث ومنهجه : لقد حدد الباحث لهذا الجزء دراسة التركيب العمري لسكان المملكة العربية السعودية، والتركيب العمري هو دراسة توزيع السكان على فئات السن المختلفة، ومن المعروف أن التركيب العمري هو من أهم المؤشرات الديمغرافية للدلالة على قوة السكان الانتاجية ودرجة حيويتهم ومساهمتهم في العمالة.

حيث تعتمد كثير من مناحى التخطيط على بيانات التركيب العمري، لأنها تفيد المجتمع في تقدير حجم الطلاب الذين ستفتح لهم المدارس أو تقدير حجم القوى العاملة في الدولة، كما تفيدنا في تقدير حجم السكان الكلي في الحاضر والمستقبل ناهيك عن الخدمات الصحية والغذائية والاسكان وغير ذلك من الخدمات.

لقد استخدم الباحث المنهج الكمي لدراسة موضوعات هذا الجزء، والمنهج الكمي كما هو معروف هو المنهج الذي تستخدم فيه الأرقام والاحصاءات للوصول إلى نتائج موضوعية دقيقة ومحددة، وقد قام الباحث بتحليل هذه الأرقام واستقرائها ومعرفة دلالتها مستخدماً أسلوب الحصر الشامل للظاهرات المدروسة والذي شمل كافة مناطق المملكة، الأمر الذي أعطى صورة واضحة ودقيقة عن موضوع التركيب العمري لكل مناطق المملكة دون استثناء.

لقد كان مصدر الباحث الأساسي لبيانات هذه الدراسة هو تقارير التعداد العام للسكان، وما احتوته هذه التقارير من جداول احصائية خاصة بالتركيب السكان.

لقد حدد المؤلف نفسه باثبات فرضيتين اساسيتين حول موضوع التركيب العمري هما :

١- ليس للتركيب العمري نسق ثابت في كافة المناطق الإدارية، وانما يختلف باختلاف الوحدات الإدارية داخل المملكة.

٢- يختلف التركيب العمري داخل الوحدات الإدارية ذاتها باختلاف طراز حياة السكان وتركيبهم النوعي ومدى حركتهم.

محتويات الكتاب : لقد قام المؤلف بتحليل البيانات الإحصائية التي تساعد على اثبات أو نفي الفرضيات السابقة، وقد خصص لذلك ستة فصول كان ترتيبها على النحو التالي :

الفصل الأول : وقد درس فيه المؤلف تعريف العمر ومراحله المختلفة، منذ أن يكون الإنسان وليداً ثم رضيعاً وطفلاً وصبياً وغلاماً وشاباً وكهلاً وشيخاً، ثم صنف بيانات العمر وكيفية تمثيلها بيانياً عن طريق الاهرامات السكانية، مظهراً نواحي القصور المختلفة في بيانات العمر.

الفصل الثاني : ويختص بدراسة (العمر الوسيط) الذي يعني بقياس أعمار الشعوب المختلفة بهدف تصنيفها إلى شعوب فتية وأخرى معمرة، ومقارنة ذلك بالعمر الوسيط لدى السكان السعوديين لقطاعاتهم المختلفة من حضر وريف وبدو وكذلك ذكوراً وإناثاً لكافة مناطق المملكة الإدارية، وقد خلص المؤلف إلى أن الشعب السعودي هو من الشعوب الفتية مقارنة بغيره من الشعوب الأخرى.

الفصل الثالث : درس فيه المؤلف خصائص التركيب العمري للذكور والإناث، حيث أظهر ان نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، ورسم اهرامات سكانية لكل من الذكور والإناث، وقارن بين السعوديين وغير السعوديين في هذا المجال، وابرز الاختلافات الاقليمية في الاهرامات السكانية بين الريف والحضر وبين السعوديين والوافدين، وصنف السكان بحسب العمر إلى ثلاث فئات هي الصغار والبالغين من (١-١٤) عاماً والنشطين اقتصادياً من (١٥-٦٤) وكبار السن (٥٦ سنة فأكثر).

الفصل الرابع : تحدث فيه المؤلف عن التركيب العمري على مستوى الاقاليم الجغرافية، فقد ناقش اختلاف مستويات العمر في المناطق الشمالية والغربية والوسطى والشرقية والجنوبية مبيناً أسباب هذا التباين ومظهراً ذلك على شكل رسوم بيانية تظهر اهرامات السكان لهذه المناطق جميعها.

الفصل الخامس : لقد أفرد فيه المؤلف بحثاً مفصلاً عن التركيب العمري لكل امارة رئيسية من امارات المملكة، مظهراً الاختلافات في العمر بين الذكور والإناث وبين السعوديين والوافدين وبين سكان المدن والقرى والبوادى.

الفصل السادس : جاء لإظهار مدى التباين في التركيب العمري على مستوى الأقاليم الجغرافية والتباين على مستوى المناطق الإدارية مظهراً أوجه الشبه والاختلاف بين هذه المناطق جميعاً، وقد كان خلاصة جامعة لجميع محتويات الكتاب.

ومما قاله المؤلف في خاتمة بحثه « إن العرض التحليلي السابق لمناحي التركيب العمري المختلفة بالإضافة إلى الاهرامات السكانية التي تبرز الصورة العامة لهذا التركيب أثبت أنه بالرغم من أن الهرم السكاني للمملكة هو هرم ذو قاعدة عريضة ورأس مدببة يماثل اهرامات السكان في الدول النامية، إلا أن الاهرامات السكانية للأقاليم الجغرافية السعودية تتباين فيما بينها من اقليم لآخر ومن امارة لأخرى غير ان نمط اهرامات الدول النامية يبقى هو الطابع العام والاختلاف الموجود بين الاقاليم والامارات يكون في التفصيلات المختلفة بفئات السن.

الهرم السكاني السعودي هو هرم ذو قاعدة عريضة من الأطفال وصغار السن تتضاءل مع الزيادة في العمر، إلى أن تصل إلى رأس مدببة تمثل عدداً قليلاً من كبار السن والعجزة، اما الفئة الوسطى والنشيطة اقتصادياً فهي قليلة نسبياً وعليها اعالة الفئتين السابقتين، مما يجعل نسبة الاعالة عالية في جميع المناطق، وكذا يمكن القول أنه ليس للتركيب العمري نسق ثابت في كافة المناطق الإدارية، وانما يختلف باختلاف الوحدات الإدارية وهذا يظهر صحة

الفـرض الأول التي المحنا إليـهـا في بداية هذا البـحث، والقائلة ليس للتركيب العمري نسق ثابت في كافة المناطق الإدارية، ويبـرز لنا بصورة جلية هذا الاختـلاف من خلال اهرامات السكان لكل فئة من الفئات السابقة، كما يبرز عـدم التـوازن بين الذكـور والإناث وخاصـة في الارياف والبوادي معا مما يوحي بأن التركيب النوعي يؤثر بصورة مباشرة في أشكال الاهرامات السكانية، وقد ظهر جلياً مدى تأثير الهجرة بنوعها الداخلي والخارجي على اشكال الاهرامـات السكانيـة مما يدعم الفـرضيـة الثـانيـة لهـذا البحث، والقائلة بان التركيب العمري يختلف داخل الوحدة الإدارية ذاتها باختـلاف طراز حيـاة السكان (مـدن، ريف، بادية) وتـركيبـهم النوعي (ذكور وإناث) ومـدى حـركتـهم (الهجرة الداخلية والخارجية).

الجزء الثاني : السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي - التركيب الاجتماعي والاقتصادي :

ويقع في ٢٩٦ صـفـحـة من القطع المتوسط، ويشـمل مقدمة وثمانية فصول، إضافية إلى (٦١) جدولاً و (٦٥) شكلاً ورسـماً بيـانيـاً، وقـائمة بالمراجع العربيـة والأجنبيـة وفهارس للأشكال والجداول ومحتوى المادة العلمية.

موضوع البحث وأهدافه ومنهجه : لئن كان التـركيب العمري هو موضوع الجزء الأول من هذا الكتاب فان الجزء الثـاني عـالج مـوضـوع التـركيب السكاني بشكل عـام في المملكة العـربيـة السـعـودية، والتـركيب السكاني مـصطلح يدخل تحـتـه الكثيـر من الموضـوعـات من أهمـهـا التـوزيع العددي والكثافة السكانية ثم دراسة السكان بحسب طراز الحـيـاة، سـواء كـانوا بداة أو ريفـيـين أو من سكان المدن، ودراسـة كل من خصـائص الذكور والإناث، وهو مـا يعـرف باسم التـركيب النوعي، ثم التـركيب الزواجي، والتـركيب التعليمي والثقافي، ثم التركيب الاقتصادي من حيث المهنة والنشـاط الاقـتـصادي والمركز العلمي للقوى العـاملة، ومـا يلحق بها من البطالة والنمو الاقتصادي في كافة مجالات الحياة.

لقد حدد الباحث هدفه بالقاء الأضواء على السـمات الديمغـرافيـة السـابقة وتحديد الاختلافات الاقليـميـة لهـا، ومحاولة تحليلها وتعليلها، ومعرفة العوامل المؤثرة فيها لدى سكان المملكة العربية السعودية.

وقد اعتمد البـاحث على الاسلوب الكمي كما فعل في الجزء الأول، حيث وظف الأرقام الاحصائية واستقرأها، واشار إلى دلالاتها بحيث صار بحثه دراسة تحليلية موثقة بالارقام والرسوم البيانيـة معـتـمـداً على اسلوب الحـصـر الشامل للظاهرات المدروسة.

وبخصوص فرضياته العلمية اشار الباحث إلى صعوبة وضع افتراضات علمية لكل الموضوعات المطروحة، غير أنه حدد إطاراً عـامـاً واحـداً صـاغـه بقـوله « ليس للتـركيب السكاني بمخـتلف اشكاله وصـوره نسق ثابت مـوحـد في كـافة المناطق الإدارية في المملكة، وانما يختلف باختـلاف الوحدات الإدارية، وتؤثر عليه مؤثرات متنوعة متباينة ».

ان مـثل هـذا الافـتـراض يسـتلزم مـعـرفـة كل أشكال التـركيب السكاني في المملكة، بالإضافة إلى معـرفة هذا التركيب في كل وحدة من الوحدات الإدارية، ومحاولة تعليل أوجه الشبه والاختلاف من خلال دراسة المؤثرات المختلفة التي تؤثر في مختلف اشكال وصور التركيب السكاني.

محتويات الكتاب : لقد جاء الجزء في ثمانية فصول تعالج معظم جوانب التركيب السكاني على النحو التالي :

الفصل الأول : عـالج المؤلف التطور العـددي والتـوزيع الجـغـرافـي لسكان المملكة العـربيـة السـعـودية، فـقـد ابرز المؤلف تقـديرات اعـداد السكان استناداً إلى بعض المراجع التـاريخيـة وكذلك إلى التعدادات العامة التي اجـريت في المملكة لهـذا الغـرض، وقـد بين ان النـمـو السكاني البطىء في الظروف التاريخيـة السـابقـة مرده إلى شح المواد ودعم استقرار الحيـاة السياسية وانتشار الامراض والأوبئة، وقد سادت هذه الحالة حتى بداية القـرن العـشـرين حين سـاد الأمن وانتـعـشت الاحـوال الاقـتـصـادية وارتفع المسـتـوى الصحي بعد توحيد المملكة العربيـة السعودية الأمر الذي ساعد على نمو السكان وزيادة اعدادهم.

ثم انتقل المؤلف إلى دراسـة التوزيع الجغرافي للسكان مظهـراً مناطق التـركـيـز السكاني سـواء في المدن أو في الارياف واسـبـاب هذا مبيناً التركز الاختلافات الاقليـمـيـة في توزيع السكان وكـثـافـتـهم بحـسب المناطق الإدارية المختلفة.

الفـصل الثـاني : عـالج فـيـه المؤلف تركيب السكان بحسب طراز الحياة حيث صنف السكان إلى :

١- البدو الرحل.
٢- سكان الارياف.
٣- سكان المدن.

وقد تحدث عن البدو الرحل ومناطق توزيعهم وتناقص اعدادهم نتيجة المشاريع الطموحة التي أنشأتها المملكة لتوطين هؤلاء، والاستفادة منهم في التطور الاقتصادي والعمراني للبلاد، كما تحدث عن سكان الارياف وبين مناطق توزيعهم وانتشارهم في مختلف مناطق المملكة، مع ذكر مشاريع التنمية الريفية المتكاملة من خلال المجتمعات القروية إضافة إلى الزراعة وتنمية الريف.

الفصل الثالث : عالج فيه المؤلف سكان المدن مظهراً التطور التاريخي للمدن في المملكة العربية السعودية، ومبرزاً ملامح سكان المدن والزيادات الكبيرة التي طرأت على احجام المدن واعدادها منذ توحيد المملكة، وأخيرا تحدث عن التوزيع الجغرافي للمدن التي أصبح عددها الآن يزيد عن ١٠٠ مدينة، تنتشر في كافة بقاع المملكة، وقد أصبح بعض هذه المدن يدخل في عداد المدن المليونية التي تضاهي ارقى مدن العالم جمالاً واقتصاداً.

الفصل الرابع : أبرز فيه المؤلف التركيب النوعي، وهو تصنيف السكان إلى ذكور وإناث على مستوى المملكة، فقد ناقش المؤلف الاختلافات الاقليمية في التركيب النوعي مظهراً الانماط المختلفة لهذا التركيب على مستوى المدن والارياف والبوادي ومظهراً أثر كل من الهجرة الداخلية والهجرة الوافدة الخارجية مع هذا التركيب.

الفصل الخامس : تحدث فيه المؤلف عن التركيب الزواجي وهو تصنيف السكان بموجب الحالة الزواجية إلى متزوجين وعزاب وارامل ومطلقين، مظهراً الاختلافات الاقليمية في التركيب الزواجي واسباب تأخر سن الزواج، وأثر طراز الحياة على التركيب الزواجي، وتأثير التعليم والهجرة على رفع سن الزواج لدى كل من الذكور والإناث.

الفصل السادس : تحدث فيه المؤلف عن النواحي التعليمية وتوزيع السكان بحسب درجة الالمام بالقراءة والكتابة وتصنيف السكان بحسب المستوى التعليمي (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي الخ..) كما ناقش تطور التعليم وبرامج محو الأمية والتوسع في برامج التعليم وبرامج التدريب المهني وربط التعليم بخطط التنمية الطموحة.

الفصل السابع : عالج فيه المؤلف التركيب الاقتصادي فدرس قوة العمل في المملكة العربية السعودية وتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية، والمركز العملي للمستغلين والنشاطات الاقتصادية المختلفة وتنمية القوى العاملة الوطنية وسعودة الوظائف، وتوفير فرص العمل للقوى العاملة الوطنية وتجفيف منابع القوى العاملة الأجنبية وقصرها على الضروري جداً.

الفصل الثامن : يأتي كخلاصة عامة تهدف إلى تصنيف مناطق المملكة المختلفة بموجب هذه المؤشرات السكانية جميعها إلى مجموعات من المناطق المتماثلة وقد استخدم الباحث أداتين من أدوات التصنيف الاقليمي هما : مقياس مجموع الترتيب ، والتحليل العنقودي Cluster Analysis خرج منهما بتصنيف مناطق المملكة المختلفة إلى عدد من الأنماط المتماثلة في خصائص التركيب السكاني بشكل عام.

الجزء الثالث : السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي - الهجرة الخارجية والداخلية :

يتناول هذا الجزء موضوع الهجرة الخارجية والهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية ويشمل (٢٦٤) صفحة من القطع المتوسط، تتضمن مقدمة وثلاثة فصول يتخللها (٤١) جدولاً و (٤٨) شكلاً، مذيلة بقائمة من المراجع والفهارس المختلفة.

موضوع البحث وأهدافه ومنهجه : الهجرة هي الموضوع العام الذي تناوله هذا الجزء من الكتاب وهو الجزء الثالث، وقد تناول الباحث في هذه الدراسة عرضاً وتحليلاً للعناصر المهاجرة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية من الخارج ثم العناصر الداخلية المهاجرة عبر حدود الإمارات وبين مدن المملكة ذاتها، أما الأهداف المستوحاة فكانت :

١ - القاء الأضواء على حجم الهجرة الداخلية والخارجية والتعرف على أنماطها وأسبابها ودوافعها والمناطق المهاجر منها وإليها.

٢ - تحليل السمات الديمغرافية للمهاجرين.

٣ - دراسة العمالة والنشاط الاقتصادي للعناصر المهاجرة.

٤ – معرفة نتائج وآثار هذه الهجرة وما تؤول إليه في المستقبل.

لقد اعتمد الباحث على ا لمنهج الكمي في تحليله للبيانات الخاصة بالهجرة. وقد استخدم اسلوب العينة لدراسة الهجرة ا لخارجية وليس اسلوب الحصر الشامل الذي اتبعه في الجزئين الأولين فقد اختار خمس مناطق أو وحدات إدارية شملت ٨٣٪ من المهاجرين الأجانب واجرى دراسة التحليل عليها. أما بخصوص الهجرة بين الوحدات الإدارية وبين المدن والمراكز الحضرية وبين الأرياف والمدن فقد درسها المؤلف استناداً الى تحديد مكان الإقامة عند الولادة ومكان الاقامة عند اجراء التعداد وبخصوص حركة الهجرة الريفية من بعض القرى فقد اعتمد الباحث على دراسات ميدانية اجريت لقريتين من قرى منطقة الباحة عن طريق حصر كافة المهاجرين منهما الى مناطق المملكة ثم اجراء مقابلات مع هؤلاء وملء استمارات اعدت خصيصاً لذلك.

لم يلتزم الباحث في هذا الجزء بذكر فرضيات محددة معتبراً أن هذه الدراسة هي أولية emperical ويمكن أن تكون نتائجها موضوعاً لفرضيات مستقبلية حول هذا الموضوع.

محتويات الكتاب: لقد جاء الجزء الثالث من كتاب السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي ليناقش موضوع الهجرة بنوعيها تحت ثلاثة فصول.

الفصل الأول: كان عبارة عن توطئة لموضوع البحث. وقد خصصه المؤلف لالقاء الأضواء على الهجرة بشكل عام، من حيث انواعها داخلية وخارجية وقسرية واختيارية وفردية وجماعية وهجرة وافدة ونازحة، ومفاهيم أخرى مرتبطة بالهجرة كالجلاء والاخلاء واللاجئين والمنقولين... الخ.

لقد اتبع المؤلف ذلك بدراسة دوافع الهجرة المختلفة وخاصة الدوافع الاقتصادية والدوافع الاجتماعية والديمغرافية ثم العوامل التي تساعد على الهجرة مثل التشابه الثقافي والمعرفة باحوال الاقطار الأخرى ووجود المؤسسات المشجعة للهجرة، والسياسات التي تتبعها الدول، والاتفاقات الدولية بهذا الخصوص كما ناقش المؤلف نتائج الهجرة وآثارها المختلفة.

الفصل الثاني : بحث فيه المؤلف الهجرة الخارجية في المملكة العربية السعودية، وقد تناول :

- دوافع الهجرة الى المملكة وانماطها.
- حجم الهجرة الوافدة.
- منابع الهجرة الوافدة.
- التوزيع الجغرافي للعناصر الوافدة.
- السمات الديمغرافية للوافدين.
- الخصائص الاقتصادية للوافدين.
- النتائج والاثار المترتبة على الهجرة.
- مستقبل الهجرة الخارجية الى المملكة.

وقد خلص المؤلف الى أن الهجرة الوافدة الى المملكة هي هجرة مؤقتة وليست دائمة، وهي محدودة لفترة زمنية تطول أو تقصر حسب حاجة البلد المضيف، أما مصادرها فهي البلاد العربية والإسلامية في قارتي آسيا وأفريقيا، وبعض العناصر القليلة من القارة الأوروبية والأمريكية ويحتل الجانب الاقتصادي أهم الجوانب الأساسية لدى المهاجرين، فهو الذي يقرر بقاءهم واستمرارهم. وهناك اثار متبادلة فالهجرة تدر فوائد اقتصادية على الوافدين وتوفر مزيداً من الأيدى العاملة للمجتمع المضيف ومستقبل هذه الهجرة مرهون بانجاز الأعمال التي استقدم هؤلاء من أجلها ومرتبط بتنمية العمالة الوطنية لاحلالها محل العمالة الوافدة.

الفصل الثالث : ناقش فيه المؤلف ثلاثة أنماط رئيسية من الهجرة الداخلية هي :

- الهجرة الأقليمية (بين الوحدات الإدارية).
- الهجرة بين المدن والمراكز الحضرية.
- الهجرة من الأرياف نحو المدن.

لقد كان الضابط في قياس الهجرة الداخلية بانواعها السابقة هو تحديد صافي الهجرة، التي يحصل عليها من طرح مجموع الوافدين الى منطقة ما أو مدينة مامن مجموع القادمين إليها، فإذا كان مجموع القادمين أكثر من المغادرين اعتبرت المنطقة أو المدينة اقليم جذب سكاني وبالعكس اذا كان المغادرون هم الأكثر اعتبرت المنطقة اقليم طرد سكاني. واعتماداً على هذا المقياس صنف مناطق المملكة الى مناطق جاذبة ومناطق طاردة وقد لعبت الهجرة دوراً بالغاً في زيادة عدد سكان المدن، وتلقت المدن السعودية سيلاً من المهاجرين من الريف والبادية اللذين قل سكانهما لحساب المدن المجاورة لهما.

الخاتمة : لقد عرض الدكتور محمد محمود السرياني كتابه السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي باجزائه الثلاثة باسلوب سهل وشيق وعبارة سلسة. وكان كتاباً جامعا لمختلف جوانب التركيب السكاني، بحيث يمكن اعتباره أحد المصادر الهامة في الدراسات الجغرافية البشرية في المملكة العربية السعودية. ومن الجدير بالذكر ان هذا الكتاب جاء نتيجة دراسات مكثفة وبحث عميق استغرق من باحثه وقتاً طويلاً، ويمكن اعتباره اللبنة الأولى في الدراسات السكانية. ان الجهد الذي بذله المؤلف في تأليف هذا الكتاب وغيره من الكتب الأخرى يعد كبيراً ويعكس بجلاء اهتمامه وثقافته في إثراء المكتبة ا لجغرافية العربية بانتاج علمي متميز، والمطلوب منا نحن الجغرافيين أن نضع لبنات أخرى فوق هذه اللبنة، عن طريق إضافة الجديد المفيد الذي يبرز كل يوم، بحيث نصل الى بناء معرفي متكامل يرتبط بعضه ببعض، ولا غرو في ذلك فشبابنا الناهض لديه المقدرة والكفاءة على متابعة المسيرة الى الأمام.

وفي الختام أسأل الله العلي العظيم أن يجزل لهذا الكاتب الأجر والمثوبة، وأن يجعله في ميزان أعماله، إنه سميع مجيب وهو الهادي الى سواء السبيل.

د. معراج نواب مرزا

قسم الجغرافيا - جامعة أم القرى